European Journal of Sports Science Technology (EJSST)
DOI prefix: 10.58305
ISSN: (**Print**) 2958-2571, (**Online**) 2409-2908
https://ej.ejsst.com

Analytical Study of the Challenges Facing the Sports Arbitration Court and Dispute Resolution in Sudan

Prof. Dr. Amal Mohammed Ibrahim Babiker[1], Asst. Prof. Dr. Aziza Bakri Hattra[2], Dr. Hatim Abdul Majid Abdullah Al-Laili[3]

[1] Professor of Sports Management, Sudan University of Science and Technology - Sudan.
[2] University of the Nile Valley.
[3] Assistant Professor of Law at Al-Nobala University.
*Corresponding author's email: Babikeramal3@gmail.com

Research submission date: 18/1/2024 **Publication date: 15/01/2025**

دراسة تحليلية للتحديات التي تواجه محكمة التحكيم الرياضي وفض النزاعات بالسودان

أ.د. امال محمد ابراهيم بابكر[1]، أ.م.د. عزيزة بكري حترة [2]، د. حاتم عبد الماجد عبد الله الليلي[3]

[1] **استاذة الادارة الرياضية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ـ السودان.**

[2] **جامعة وادي النيل.**

[3] **استاذ القانون المساعد بجامعة النبلاء .**

***البريد الالكتروني للمؤلف المراسل:** Babikeramal3@gmail.com

تاريخ تسليم البحث /2025/01/18 **تاريخ النشر/2025/01/15**

المقدمة

تتمثل الأهداف الرئيسية للرياضة في تنظيم المنافسات الدولية وتطوير القوانين التي تحكم إدارتها وتطبيقها لضمان نزاهة ميدان الرياضة والتركيز على توفير الفرص للجميع، دون تمييزا او أي عوامل اخرى للفصل العنصري، ويعد التشريع الرياضي الدولي الصادر عن المنظمات او الهيئات الرياضية الدولية أحد المصادر المهمة التي توضح الأنظمة والقوانين التي تحكم مجال الرياضة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. حيث يسلط الضوء على أهداف وحماية اللاعبين من الاضرار بأجسادهم ومنع تعاطى المنشطات وتحسين اللعبة وتعزيز القيم الإنسانية مثل المساواة وعدم التمييز، بالإضافة إلى الحفاظ على نزاهة اللعبة من خلال مكافحة الفساد والتلاعب بالمباريات. ويضم الدليل لوائح محددة تشمل النظام الداخلي، آليات إدارة النزاعات، وقوانين مكافحة المنشطات وذلك فمن خلال وضع ضوابط واضحة تتعلق بالعضوية، والانتخابات والنزاهة الرياضية، وانتقالات اللاعبين، بهدف الحفاظ على مستوى عالٍ من الشفافية والعدالة في جميع المسابقات والممارسات المرتبطة بميدان الرياضة.

https://doi.org/10.58305/ejsst.v15i55.544
Email: Babikeramal3@gmail.com
This is an open access article.

وترتبط اهداف الرياضة سالفة الذكر بالميثاق العالمي للتربية البدنية والرياضة بالمعايير الأخلاقية والجودة لإدارة النشاط البدني والرياضة. التي تم اعتمادها بناء لميثاق 1978، وتحديثها في التزامًا متجددًا من جانب المجتمع الدولي الفعال للرياضة كعامل محفز للسلام والتنمية. لتعزيز المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي وعدم التمييز والحوار المستمر والإدماج الاجتماعي

Fair Play in Sport: A Moral Norm System2022 منشورات الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم الدولي)

ونظرا لما للرياضة بهذا المفهوم من ادور فعال في المجتمع فقد استحداث المشرع نظام قضائي مختص بالنزاعات الناشئة ابين الرياضيين الممارسين والجهات الراعية او المنظمة من اصحاب الشأن والحقوق سواء اكانت اندية او اتحادات مؤسسات الشخصيات الاعتبارية او مسؤولية فردية ويمكن ذلك قبل واثناء وبعد الفعليات الرياضية فيما يتعلق بالشؤون الفنية او المالية او الادارية او القانونية

ونظراً للخصوصية التي يمتاز بها المجال الرياضي، فان انشاء المحاكم المتخصصة سلاح ذو حدين يسهم في المقام الاول في التغلب على ب عض الصعوبات القانونية التي ترتبط باللجوء الى القضاء واصدار الاحكام القضائية وما يرتبط بها من اجراءات لا يدركها- إلا المتخصصون من القضاة والقانونيين في ذلك المجال، كما ان اللجوء إلى القضاء العادي والمحاكم عادية سيؤدي إلى استغراق أوقات طويلة للفصل في المنازعات الا انه ايضا قد يفتح باب للصراع بين الاداريين والمتخصصين في المجال الرياضي والقضاة والقانونيين اذا لم يتناول الاكاديميون ثقافة الانفتاح على التخصصات المهنية الاخرى التي تساند تسيير الرياضة بالمفاهيم الادارية الحديثة التي تعترف بتكامل التخصصات المهنية مع تثبيت مبدا ان الرياضية مجال قاطع لتخصصات مهنية متعددة وبالتالي يتم حصر المنازعة الرياضية التي قد تنشأ بين الاتحادات والاندية واشخاص اللعبة أو بين الاتحاد واللاعب الممارس والمدرب وذلك باعتبار ان الاندية الرياضية من الهيئات الاهلية الخاصة ذات النفع العام ومن ثم فهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها خاتم عام وتشريعاتها تعتمد على القانون ا الخاص ، وترتيباً على ذلك فان ما يصدر عن هذه الهيئات الرياضية من تصرفات أو ما تصدره من قرارات، لا يتمتع بالطبيعة الإدارية ومن ثم يخضع إلى رقابة القضاء العادي، وعلى غرار ذلك تم اطلاق قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم الذى يعتمد على الاتفاقية الدولية لحماية الرياضيين وحقوقهم التي تم عقدها بين اللجنة الاولمبية الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لفرض الشفافية والنزاهة في المجال الرياضي لما تحمله الرياضة من مبادئي تحقق اهداف الالفية المتفرع منها اهداف التنمية المستدامة فقد تبنى المشرع قضية إنشاء محاكم رياضية أو هيئات تحكيم رياضية متخصصة تتبع السلطة القضائية والمجلس الأعلى للقضاء ء وتكون لهذه المحاكم أو هيئات التحكيم الرياضي سلطة الفصل في المنازعات الرياضية.

وللتحكيم الرياضي جذور تاريخية وحيث انشأتها اللجنة الأولمبية الدولية عام ١٩٨٤، وتسير إجراءاتها وفق نظام التحكيم الرياضي الدولي وبعد نجاح هذه التجربة ظهرت عدة محاكم وهيئة تحكيم رياضية في العديد من البلدان تحت نفس المسمى محكمة التحكيم الرياضي CAS/TAS

وبناء على ذلك أصدر المجلس التنفيذي للجنة الأولمبية السودانية قرارا اداريا بإنشاء ع استمرار اللجنة المكلفة لمتابعة إكمال المطلوبات اللازمة. وعرض ملف متكامل للتأسيس كافة المستندات اللازمة لانطلاق عمل المحكمة وفقا لتوجيهات اللجنة الأولمبية،

مشكلة البحث:

تعد محكمة التحكيم وفض ا لنزاعات الراضية بالسودان التي اتخذ قرار بتكوينها ، في يوليو 2022 من قيل اللجنة الاولمبية السودانية وصدور قرار داعم من وزير العدل بإنشائها وتشكيلها وتلخيص مهامها ذات اختصاص قضائي يتحدد ملامحه وفق اختصاصاتها و حددت مهمته في فض ا لنزاعات الرياضية في غير القرارات الفنية بجانب منحها سلطة الفصل في الاستئنافات التي ترفع إليها من هيئات الرياضة المتمثلة في الاندية والاتحادات الرياضية والجهات ذات الصلة أو الأفراد التابعين ويكون قرارها نهائياً، وبالتالي تعرض المنازعة الرياضية على لجنة تحكيم فض النزاعات وكما أسلفنا سابقا فان محكمة التحكيم الرياضي في السودان تواجهها تحديات وصعوبات ادت الى عدم استمرارها فبين الانشاء والتجميد اربعة أشهر وعدم التوافق والتضارب الواضح في مسمى الكيان، وعدم تضمين الاتحادات الرياضية للهيئة في النظم الأساسية مع أهمية مواءمة اسم الكيان المنشأ مع قانون الشباب والرياضة 2016، مع النظام الأساسي للجنة الأولمبية السودانية لضمان آلية تنفيذ القرارات متخصصة مع الجهات العدلية بالدولة، وتأسيسا لانطلاقة قوية وشفافة وضمانا لقيام هيئة تحكيم رياضي تحظى باحترام وإجماع كل مكونات الوسط الرياضي وبناء على ما سبق

فقد تبنى الباحثون طرح اشكالية هذا البحث ودراسة التحديات انطلاقا من عدة نقاط نلخصها فيما يلي:

1- هل الفرق الاصطلاحي والإجرائي بين المنازعات الرياضية الخاضعة لأحكام وقواعد الأنظمة الرياضية والمنازعات الرياضية التي تخضع للنظم الرياضية التجارية الرياضية يعد تحدى؟

2- كيف يصنف الخبراء والمتخصصين ت التحديات التي تواجه محاكم التحكيم الرياضية ويتفرع منه الاسئلة التالية:

أ. هل يوجد اشكالا قانونيا في توفيق اوضاع التشريعات الرياضية الوطنية (2016 المعدل) والمعايير الدولية؟

ب- ام ان الاشكالية هي تنازع اختصاصات بين الاداريين للمؤسسات الرياضية والقانونيين الممثلين لوزارة العدل. من وجهة نظر المتخصصين والخبراء؟

أهداف الدراسة:

1. الإسهام العلمي في توفيق اوضاع محكمة الرياضيين وذلك من خلال
التعريف ب المنازعات الرياضية الخاضعة لأحكام وقواعد الأنظمة الرياضية
2. التفريق الاصطلاحي والقانوني بين المنازعات الرياضية التي تخضع للنظم الرياضية الفنية والادارية والتي تخضع للنظم المالية والقانونية العقدية التجارية؟
3. تحليل التحديات التي تواجه محكمة التحكيم الرياضي السودانية وترتيبها من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين

منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث تستهدف مسح الوضع الراهن المتعلقة بتصنيف التحديات التي تواجه ل التي تواجه محاكم التحكيم الرياضية وتحليل للقوانين الوطنية والى أي مدى تم توفيق اوضاعها ولمعايير الدولية. من وجهة نظر المتخصصين والخبراء اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي

EJSST, 2025 **Volume 15, issue 55, pp 55 – 68**

عينة الدراسة : تشمل عينة ا الاداريين في اللجنة الاولمبية (3) لباحثون (14) الخبراء والمتخصصين لأكاديميين _23) والاعلاميين في مجال الرياضة (8) والقضاة (13) المحامين (11) بموضوع المنازعات الرياضية القانونية

طريقة اختيار عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية حيث استهدف الفاعليين في مجال موضوع البحث ونفصل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح تفاصيل عينة البحث عدد نسبة

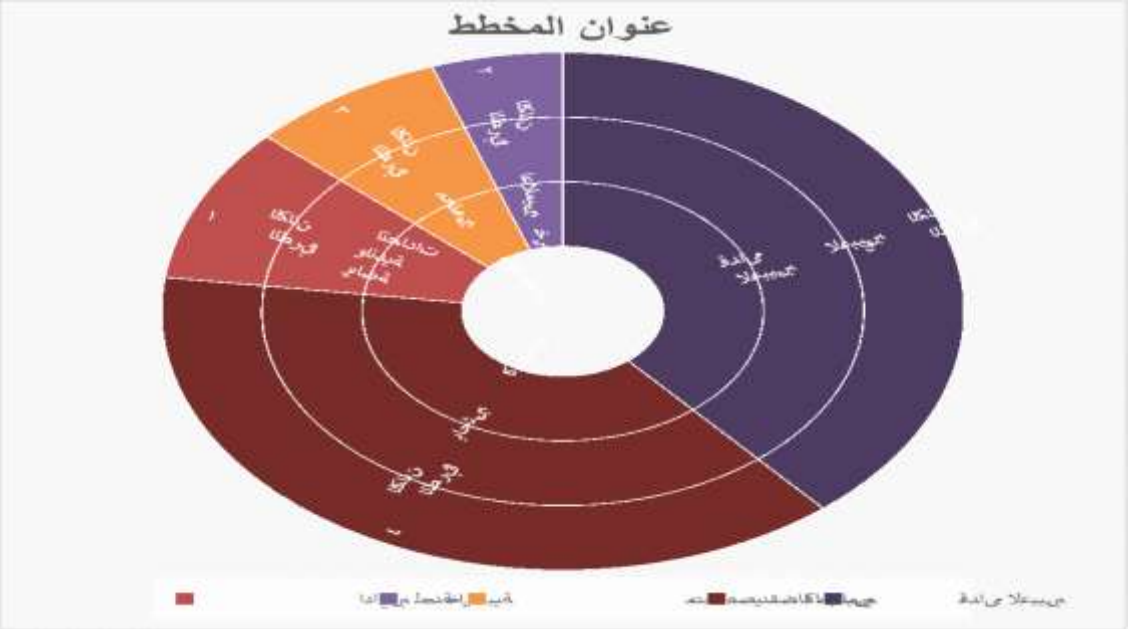

خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحثون بعدة خطوات لبناء الاستبانة اداة البحث الرئيسية وذلك من خلال تحديد نوعية البيانات والمعلومات المطلوب جمعها من الميدان بعد التحديد الدقيق للمشكلة البحثية حصر الباحثون الاسئلة في اطار دراسة التحديات التى تواج امحكمة التحكيم الرياضى السودان تم تحديد محاور الاستبانة وصياغتها على اساس التحديات التى تم حصرها في خمس تحديات كل تحدى يمثل محور قائم بذاته كما في الجدول التالى :

جدول رقم (1) يوضح محاور استبانة الدراسة

مسمى المحور	اعدد الفقرات	الوزن النسبى	تعديل المحكمين			
			حذف	اضافة	صياغة	%
تحدى نعرف المنازعات	5	%17	-	-	-	%100
تحدى توفيق الاوضاع القانونية	6	%21	-	-	-	%100
تحديد حالات اللجوء للتحكيم	5	%17	-	-	-	%100
تحدىاجراءت التحكيم	8	%28.57	-	-	-	%100
تحدى الخبرة والكفاءة	4	%14.28	-	-	-	%100

- تحكيم الاستبانة: بعد تحديد الأسئلة في الاستبانة، ثم تم عرضها على على الأساتذة المحكمين من للتاكد من صدق المحتوى والمحكمينو اختيار الطرق الاحصائية لمعالجة البيانات

فيما يلي عرض تفصيلي لإجراءات تقنين الاستبانة

- اولا - صدق المحكمين (الظاهري) : وذلك للتأكد من صدق الاستبانة ، قام الباحثون بعرض الاستبانة على الأساتذة في كليات التربية البدنية والرياضة في مجال الادارة الرياضية والاعلام الرياضي وذلك لمراجعة الاستبانة حتى يتحقق الصدق الظاهري، وبناء عليه فقد تم حذف وإضافة بعض الأسئلة والبدائل، وتوضيح بعض النقاط المبهمة وغير الواضحة ، بناء عليه تم اختيار صيغة الأسئلة المغلقة ، وإضافة بعض البدائل الاختيارية ، وإعادة صياغة بعض الأسئلة لتلاؤم قدرة المبحوث على فهمها بدقة وقد تم اختيار المقياس الثلاثي لليكرت واختيار التدرج للتصحيح (3-2-1) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل يوضح مقياس التصحيح الثلاثي لأداة البحث الرئيسية الاستبانة :

شكل رقم (2) يوضع مقياس ليكرت الثلاثى الذى تم اعتماده لاجراء الاستيانة:

الدراسة التجريبية الاولى صدق المحتوى :

تم إجراء التعديلات اللازمة, بحسب اراء المحكمين واعداد محتوى الاستبانة بشكله النهائي اجرى الباحثون المعاملات الاحصائية للحصول على صدق المكمين النتيجة ان الارتباط قوى وهى درجة مرتفعة 0.87وبذلك أصبحت الأداة صالحة للتطبيق.ويدعم هذه النتائج الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين استجابة المحكمين لصدق المحتوى كا2 ن=14

مسمة المحور	الاستجابة ن=50	كا2	الدلالة د ح 1
	158.48	58.3	0.001
تحدى نعرف المنازعات	9.72	41	0.01
تحدى توفيق الاوضاع القانونية	33.333	33.3	0.001
تحديد حالات اللجوء للتحكيم	185.653	10.7	0.001
تحدىاجراءت التحكيم	73.013	25.3	0.001

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أ صدق محتوى الاستبانة في قياس الغرض الذي تم بناءه من اجله الاستبانة بمعامل ارتباط كلى 088. كما يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين االمكمين حيث كانت قيمة كا2 = 28.214 وهي دالة عند مستوى دلالة 0.001, المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة الميدانية، تم ترميز البيانات وإدخالها إلي الحاسب الآلى، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " SPSS Statistical Package for the Social Science وتم اللجوء إلى المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية في تحليل بيانات الدراسة:

- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- معامل ارتباط بيرسون للعلاقة الخطية بين متغيرين.

- اختبار كا2 (Chi Square Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المتغيرات الاسمية (Nominal).

- اختبار (T- Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعتين من المبحوثين في أحد متغيرات الفئة أو النسبة (Interval Or Ratio).

- تحليل التباين ذي البعد الواحد (One Analysis of Variance) المعروف اختصارا باسم ANOVA لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في احد متغيرات الفئة أو النسبة (Interval Or Ratio).

عرض التحديات :

التحدي الاول : تحدى تعريف المنازعات الرياضية القانوني والإجرائي

النزاع الرياضي هو خلاف قانوني ذات طابع رياضي الـذي يقبـل بالتالي الخضوع للاجراءات القضائية التقليدية المنصوص عليها في تشريعات وقوانين الدولة المدنية ولكنها تخضع من حيث المسؤولية ووقوع الضرر لقوانين الرياضة على ان يكون الضرر مرتبطا في طبيعته بقولنين الرياضة وميداتها ويتم إصدار قرار فيه وفقاً للقوانين الرياضية وفقا للمعايير الدولية

لذلك لابد ان يتضمن التعريف توضيحا المنازعات الرياضية ولتوضيح المنازعات الرياضية الخاضعة لاحكام وقواعد الأنظمة الرياضية لابديه من تحديد اطراف التنازع عن أشخاص المنازعة الرياضية وهم أطراف المنازعة الرياضـية وكـذلك

طبيعة المنازعات الرياضية الخاضعة لاحكام وقواعد الأنظمـة الرياضـية، وان تكون فعليا سسببت خرقا للمعايير ووجوب الخضوع لها ويمكـن تناول ذلك المطلب من خلال ثلاث محاورنوضحها في الشكل التالى:

EJSST, 2025 Volume 15, issue 55, pp 55 – 68

شكل رقم (3) يوضح المحاور الثلاثة التعريف بطبيعة المنازلات الرياضية

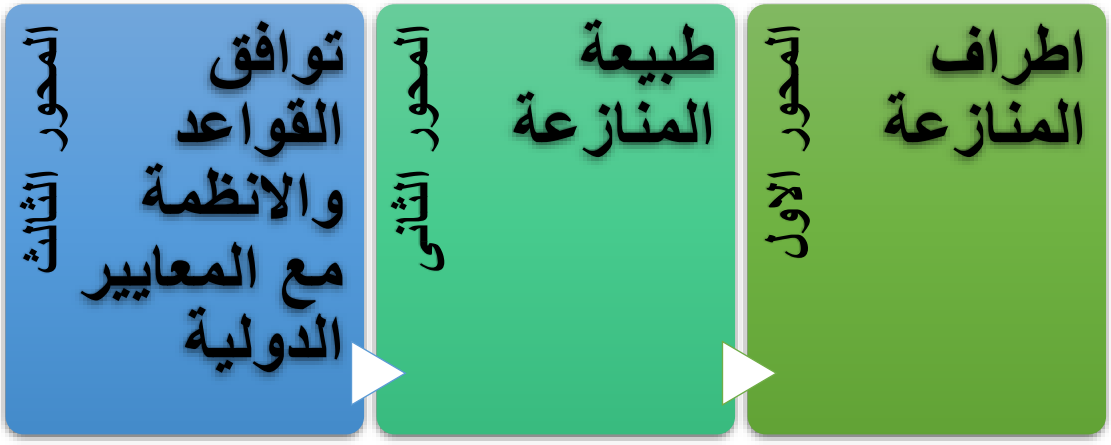

لذلك لابد من وجود افرار واعتراف بهذا التعريف وربطه بالنظم الاساسية للاتحادات والاندية الرياضية مع التعريف بالاجراءات وقواعد التحكيم الرياضى التحكيم فيه وفقا للمعايير الدولية بناءوتوضيح القواعد والاجراءات والاختصاصات

وفقا للمعايير الدولية.

التحدي الثاني : توفيق اوضاع القوانين الوطنية والقوانين الدولية

قانون الرياضة 2016 يتضمن العديد من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنشاط الرياضي والأندية والاتحادات علاوة على القواعد المنظمة للعلاقة بين وزارة الشباب والرياضة كجهة تمثل سيادة السودان واللجنة الاولمبية الوطنية كزراع منسق بين المنظمات الدولية والهيئات الرياضية الوطنية المتمثلة في الاتحادات الرياضية والاندية النوعية وقد تم تحديد الجهة المنوط بها اصدار القرار الإداري

لتدشين محكمة التحكيم الرياضي وان تكون متخصصة ومستقلة وتتولى ضبط العلاقات القانونية بين بين كافة الاطراف في المجال الرياضي ويكون مركزها الإداري اللجنة الاولمبية السودانية على ان تلتزم الاتحادات الرياضية والاندية والهيئات الرياضية بتوفيق اوضاعها واعادة صياغة نظمها الاساسية على الإصدار لتعميم والقرار الإداري بمباركة وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية الوطنية وذلك بالشكل الذي يتوافق مع النظام الاولمبي والمواثيق الدولية والقواعد الدولية للاتحادات الرياضية

وبالتالي فهي لا تتعارض مع جاء في تشريع 2016مع تكريس مبدا الاستقلالية والتوفيقية بين الحكومات والهياكل والاتحادات الرياضية واللجنة الاولمبية لفصل وتسوية المنازعات الرياضية،

اما مسالة تنظيم، قواعد وإجراءات التحكيم فيه وفقاً للمعايير الدولية بإصدار قرار ادارى بالنظام والقواعد اللازمة من اللجنة الأولمبية ويتضمن القرار

اعداد النظام الاساسي لمحكمة التحكيم الرياضي وتوضيح وسائل الالتزام بالقواعد والإجراءات الشكلية والمبادئ الأساسية لاستقبال الشكاوى

بالإجراءات الشكلية والمواعيد المقررة التي حددتها اللائحة "كما تحتوي على مجموعة من القواعد الفنية والموضوعية والاجرائية، وتتعلق القواعد الفنية بالألعاب والمهن والأدوات الرياضية أما القواعد الإجرائي ة لتنظيم طريقة الفصل وتسوية المنازعات الرياضية كإجراءات ويتم تقديم طلب المنازعة الرياضية والجهة المختصة بالفصل وتسوية المنازعات وفقا للتصنيف

التحدي الثالث: تحديد حالات اللجوء للتحكيم

لا تختلف طبيعة المنازعات الرياضية الخاضعة لأحكام وقواعد الأنظمة الرياضية عن التقسيم ا لتي تبنته محكمة التحكيم الرياضي (CAS حول طبيعة

المنازعات الرياضية إلى نوعين مالية وانضباطية ويمكن تناول تلك المنازعات

من خلال ثلاثة أمحاور:

المحور الأول: المنازعات الرياضية ذات الطبيعة التجارية والمدنية.

المحور الثاني: المنازعات الرياضية ذات الطبيعة التأديبية أو الانضباطية.

المحور الثالث: المنازعات الرياضية ذات الطبيعة المؤقتة. وتحديد حقوق وواجبات الرياضيين المتعاملين والمشاركين في المجال الرياضي. ويكون اللجوء للتحكيم اما إجباري او اختياري كما في الشكل التالي رقم (4)

EJSST, 2025 **Volume 15, issue 55, pp 55 – 68**

التحدي الرابع: اجراءات التحكيم

- **سرعة الإجراءات** :يُعتبر أسرع في إجراءاته مقارنة بالتحكيم باللجوء الى اجراءات القضاء العادية، مما يسهل ويسرع عملية فض المنازعات وتقديم العدالة.
- **تسهيل الوصول** :يتيح للأطراف الوصول السهل والفعّال إلى العدالة، دون الحاجة للتنقل الجغرافي أو تكاليف السفر.
- **التوفير في التكاليف** :يقلل من التكاليف المرتبطة بالنقل والوقت، حيث يتم التحكيم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وجود الأطراف في مكان واحد.
- **المرونة والراحة** :يمنح المشاركين مرونة أكبر في تحديد الجدول الزمني وطريقة المشاركة، مما يجعلهم يشعرون بالراحة والتسهيل في العملية.
- **تحقيق الشفافية والعدالة** :يعزز مبادئ الشفافية والعدالة من خلال استخدام التقنيات الحديثة والمراقبة الإلكترونية.
- **التطبيق العالمي** :يتيح للأطراف التعاقدية فرصة الاستفادة من الخبرات والخبراء العالميين في حل النزاعات، مما يضمن قبولًا وتطبيقًا أوسع نطاقً

أو هيئات تحكيم رياضية محلية سيجعلنا دائماً نبحث عن اتفاق التحكيم ومشارطة التحكيم والخضوع إلى سلطان الإرادة في الفصل في المنازعات وبهذا يكون من البديهي ان المنازعات الرياضية المحلية ينعقد اختصاصها للمحاكم الرياضية المحلية أو هيئات التحكيم الرياضي المحلي ولايستلزم مشارطة تحكيم لانعقاد اختصاصها، لأنها هي السلطة المختصة بالنظر في المنازعات الرياضية ولم توجد سلطة قضائية متخصصة غيرها تنظر هذه المنازعات الرياضية،

- **تحقيق شرط الشخصية الاعتبارية في طرفي الدعوى:** وبتطبيق شرط الصفة الاعتبارية على طلب التحكيم الرياضي يلزم فيمن يتقدم بطلب لهيئة التحكيم الرياضي ان يتوافر لديه صفة يقرها القانون، والصفة هي رئيس نادى او اتحاد او لاعب او صاحب مصلحة مشروعة لذي اكتسبه طالب التحكيم الرياضي من العقد الرياضي والعلاقة النظامية بين طالب لتحكيم والحق المطلوب الوارد في العقد الرياضي، وانعدام تلك الصفة القانونية الحق ولمصلحته، كذلك الحال بالنسبة للشخص الاعتباري حيث يستحيل عليه ممارسة الإجراءات بنفسه، فيقوم ممثله القانوني بمباشرة الإجراءات نيابة عنه ويعتد بالصفة ال قانونية لوكيل اللاعبين وتثبت للولي الصفة الإجرائية بالنسبة لمنازعات اللاعبين الناشئين وللولي الحق في التمثيل أمام هيئات التحكيم الرياضي

يأبه عن اللاعب الناشئ القاصر ويجوز توكيل المحامين للدفاع عن اللاعبين في المنازعات الرياضية وتثبت لهم الصفة القانونية ومباشرة الإجراءات نيابة عن صاحب الحق.

التحدي الخامس: خبرة وكفاءة القائمين على التحكيم

أن معظم القواعد المنظمة لإجراءات التحكيم في المجال الرياضي ترتبط بالإجراءات التأديبية في حال الاخلال بالسلوك او مخالفة القواعد الفنية او تلك التجارية التي ترتبط بالأخلال بعقود اللاعبين او عقود تنظيم الاحداث الرياضية وتحصيل الاموال هي قواعد مكملة يجوز الاتفاق على مخالفتها، سواء كانت تلك القواعد منصوصاً عليها فى القوانين الوطنية أو في لوائح مراكز أو غرف التحكيم، فلا يوجد فيها قواعد آمرة إلا نادراً مثل تلك المتعلقة بالمساواة بين الأطراف واحترام حق الدفاع ومبدأ المواجهة وهذا الطابع الاتفاقي للتحكيم، رغم ما يحققه للدعوى التحكيمية من سرعة للفصل في النزاع وبساطة في الإجراءات، إلا أنه لا يخلو من مثالب عديدة ترجع إما الى عدم خبرة الأطراف بالعملية التحكيمية او التحيز لاحد الاطراف أو الى عدم خبرة المحكمين أنفسهم أو بسلامة وصحة إجراءات التحكيم، فضلا عما قد يشوب أسلوب وطريقة إدارة الدعوى التحكيمية من قبل مركز التحكيم المتفق على اختصاصه من مخالفات وتجاوزا

كل ذلك قد يؤدي الى صعوبات ومشاكل قانونية تعوق سير الدعوى التحكيمية وإصدار حكم فيها، وقد تعرضه للبطلان. وتلك الصعوبات وما ينتج عنها من مسائل قانونية تدفع أطراف التحكيم الى اللجوء لقضاء الدولة لحسمها والبت فيها. وهذا مؤداه إفراغ ميزة التحكيم الرياضي متمثلة في سرعة الفصل في النزاع وبساطة الإجراءات من مضمونها، حيث غالبا ما يستغرق

نظر القضاء لتلك المسائل القانونية وقتا طويلا، الأمر الذي قد يعصف بمنظومة التحكيم وينسفها من أساسها، وذلك لانهيار أحد أعمدته الرئيسية وهى خبرة وكفاءة القائمين عليها

عرض نتائج وجهة نظر عينة البحث في نرتيب التحديات

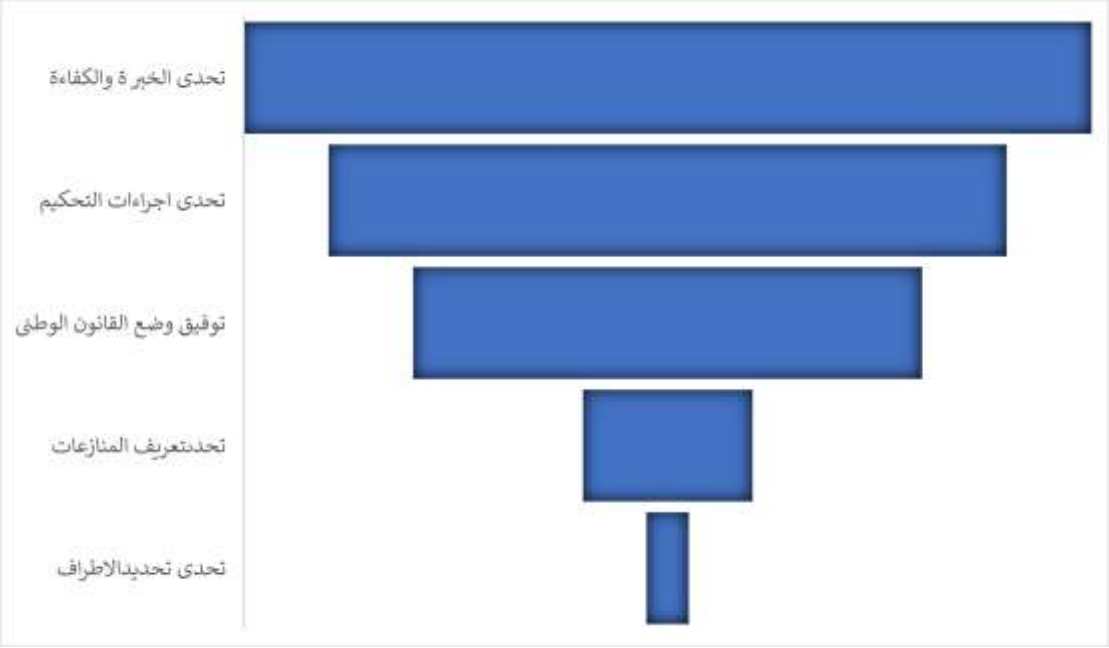

يتضح من الشكل السايق رقم (5) الذى يوضح وجهة نظر المتخصصين والخبراء في تريب التحديات التي تواجه محكمة التحكيم الرياضة السودانية:

نجد ان عينة البحث اتفقت على ان تحدى الكفاءة والخبرة وتشكيل فريق المحكمة للنظر في قضايا الرياضيين هو أكثر التحديات حدة بنسبة 98% ومتوسط 2.89 وانحراف معياري .0.84

كما اتفقت عينة البحث الى التحدي الخاص بتسهيل اجراءات المحكمة جاء في الترتيب الثاني بنسبة89% ومتوسط 2.75 وانحراف معياري .0.91

وجاء تحدى توفيق اوضاع محكمة السودان للتحكيم للرياضيين في المرتبة الثالثة بنسبة 75% متوسط حسابي 2.1 وانحراف معياري .097

اما تحدى تعريف المنازعات الإجرائي والقانوني جاء في المرتبة الرابعة بنسبه 70% ومتوسط 1.92 وانحراف معياري 0.095

وجاء في المرتبة الخامسة تحدى تحديد الشخصية الاعتبارية او المؤسسية للأطراف المتنازعة بنسبة 55% ومتوسط 1.56 وانحراف معياري 0.98

الاستنتاجات:

ويستنتج من عرض النتائج السابقة

اولا: ان التحدي الاكثر حدة ترتبط بإجراءات سير خصومة الدعوى التحكيمية حيث تعتبر الكفاءة والخبرة من الاعمدة الاساسية لعملية التحكيم والتسوية في المجال الرياضي وتجدر الإشارة تشكل هيئات التحكيم لابد وان تتكون من ثلاث لجان لجنة الاستئناف واللجنة التأديبية والأخلاقية والهيئات القضائية الثلاثة يجب ان تكون مؤلفة من اعضاء لديهم المعرفة والقدرات والخبرات المتخصصة التي تعتبر ضرورة للقيام بمهامها. كما يلزم توفير العديد من الضمانات أمام هيئات التحكيم الرياضي وأثناء الفصل وتسوية المنازعات الرياضية، ولأتخلف الضمانات أمام هيئات التحكيم الرياضي عما هو معمول به أمام القضاء الطبيعي أو العادي.

ثانيا: يستلزم لخصوصية المنازعات الرياضية اتباع إجراءات تختلف عن الإجراءات لعادية للدعاوى، وهذا يقتضي اتباع إجراءات مرنة ومبسطة تضمن السرعة في حسم المنازعات الرياضية ويرجع سبب سرعة الإجراءات في مجال المنازعات الرياضية هو انتقالات اللعيبة بين الاندية والدول المختلفة وقصر عمر الرياضي داخل الملاعب يستوجب نسبياً حسم الدعاوى بأسرع ما يمكن لكي يحصل على حريته بالانتقال الى نادي ما

ثالثا: ان توفيق اوضاع النظم الاساسية للاتحادات والاندية الرياضية المتخصصة وتضمين اللجوء في حال النزاع الرياضي المحاكم الرياضية المختصة نوعياً بالمنازعات لرياضية أمام محاكم رياضية تخضع لتنظيم السلطة المختصة وفق المعايير الدولية أصبح ضرورة حتمية وبناء على هذه الاستنتاجات نوصى الباحثون بما يلى:

التوصيات:

- تطوير مراكز التحكيم الرياضي بحيث تعتمد على لتحكيم الخاص الذي يخضع للإجراءات والقواعد المنصوص عليها التشريعات الوطنية أو للإجراءات متخصصة، التي تعتمد على التحكيم المؤسسي الذي يخضع للإجراءات المنصوص عليها في غرف التحكيم الرياضي
- تنظيم العلاقة بين مركز التحكيم والمحكمين، ومسئولية الأطراف المتنازعين في ميدان الرياضة
- التأكد من صحة تشكيل هيئة لتحكيم واكتمالها، وعدم حدوث أية مخالفات من شأنها بطلان هذا التشكيل أو عدم اكتماله يخلف تحديات عمليـــــة ومشـــــاكل قانونيـــــة
- نشر الوعي والإلمام الكافي بمهام واختصاصات تشكيل هيئة التحكيم سواء
- المنصوص عليها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتحكيم أو في لوائح او الواردة في المعايير الدولية
- -التأكيد على ضرورة التأكد من صحة العقدية الشخصية للاعبين والمؤسسية للأندية والاتحادات قبل توقيعها لتحاشى النزاع

المراجع :

1. أحمد السيد أبو الخير هلال النظام الاجرائى للمنازعات الرياضية في ضوء قانون المرافعات
2. محمد بن عبد الله بن معلث العوفى (2021 المجلة العربية للتشر والعلوم العدد العدد الثانى النظام القانونى لمراكز التحكيم الرياضى السعودية دراسة نقدية
3. محمود محمد منجود 2024 دور التشريعات الرياضية في تطوير الرياضة وعلاقتها بالتشريعات الدولية مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية جامعة المعقل البصرة العراق
4. عبد اللطيف صبحي محمد (الإدارة القضائية للعدالة في المجال الرياضي)

رسالة دكتوراه جامعة حلوان - عام ٢٠٠٨م. /

5. محمد عبد الله إبراهيم (حول المحاكم المتخصصة النزاعات الرياضية –

أنموذجاً) ورقة عمل منشورة في المركز العربي للبحوث القانونية والقضائي

6. عام ٢٠١٥ في الندوة العلمية بعنوان (المحاكم المتخصصة - النزاعات

الرياضية أنموذجاً) بيروت عام٢٠١٥م. م.د/ احسان عبد الكريم عواد (المنازعات الرياضية المنظورة لدى محكمة

7. التحكيم الرياضية (CAS وضمانات الاستقلالية والموضوعية لقرارتها)

مجلة علوم الرياضة – المجلد التاسع – العدد 7.

مراجع

1. Paul David, A Guide To The World Anti-Doping CodeThe Fight For The Spirit Of Sport, Third Edition Cambridge University Press, 2017

Lokes Amistelis, Alternative Dispute Resolution in England

2. and Wales, University of London, 2000 ,